رفض السلطة الاحتكارية على الصحة العامة العالمية

حول تعديلات اللوائح الصحية الدولية المقترحة (2005) واتفاق منظمة الصحة العالمية بشأن الجائحة

أعدت مجموعة من الخبراء في العلوم السياسية والقانون موجزًا متعمقًا للسياسة من 45 صفحة حول التعديلات المقترحة على اللوائح الصحية الدولية (2005) ومعاهدة منظمة الصحة العالمية بشأن الأوبئة (+ CA). اتفاقية منظمة الصحة العالمية / يقدم موجز السياسة نظرة مهنية ثاقبة في الأدوات القانونية المقترحة. كما أنه ، ويصف المحاولات التي COVID يعرض سردًا تاريخيًا للأخطاء التي حدثت أثناء جائحة تُبذل لإثبات هذه الأخطاء كمعايير مقبولة ، ويقدم رؤى قيمة حول كيفية تصحيح المسار قبل فوات الأوان. تم توضيح النقاط المركزية لموجز السياسة أدناه من أجل راحتك.

مايو 2023

مقدمة

تجري مفاوضات لتوسيع نطاق سيطرة منظمة الصحة العالمية WHO بشكل كبير على استجابات الصحة العامة العالمية والتفكير من خلال أ تعديلات على اللوائح الصحية الدولية 2005 ، و ب معاهدة اتفاق بشأن الجائحة منظمة الصحة العالمية CA +). يمكن اعتبار كلا الأداتين مكملتين في حين أن تعديلات اللوائح الصحية الدولية المقدمة ، في حالة الموافقة عليها ، ستعزز بشكل كبير سلطات منظمة الصحة العالمية ومديرها العام تجاه الدول والجهات الفاعلة من غير الدول ، فإن معاهدة الجائحة في شكلها الحالي ستخلق تكلفة جديدة بيروقراطية مكثفة فوق وطنية وتفرض إطارًا أيديولوجيًا للعمل بموجبه في مسائل الصحة العالمية

حددت جمعية الصحة العالمية WHA موعدًا نهائيًا في مايو 2024 لطرح التعديلات المقترحة على اللوائح الصحية الدولية ومعاهدة الأوبئة للتصويت واعتُمدت التعديلات على اللوائح من خلال تصويت الأغلبية البسيط من قبل المندوبين في جمعية الصحة العالمية دون مزيد من إجراءات التصديق الوطنية تحتفظ الدول بالحق في الانسحاب الفردي خلال فترة زمنية محددة 10 أشهر إذا لم يفعلوا ذلك ، فسيتم تطبيق النسخة المنقحة عليهم تلقائيًا في غضون ذلك ، تتطلب المعاهدة أغلبية الثلثين في جمعية الصحة العالمية مع التصديق الوطني اللاحق ومع ذلك ، وفقًا للمادة 35 من المسودة الأولى للمعاهدة ، يمكن أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ على أساس مؤقت قبل الانتهاء من عمليات التصديق يجري النظر في اعتماد معاهدة منظمة الصحة العالمية بشأن الأوبئة بموجب المادة 19 التي تتعلق باعتماد الاتفاقيات

أو الاتفاقات من دستور منظمة الصحة العالمية مع اعتبار إضافي لمدى ملاءمة المادة 21 التي تتعلق باعتماد اللوائح

رسميًا ، يتم تقديم تعديلات اللوائح الصحية الدولية ومعاهدة الوباء كأدوات لزيادة التعاون الدولي والمشاركة الفعالة للمعلومات والإنصاف في حالة حدوث أزمة صحية عالمية أخرى في الواقع ، يمكن أن تتحول إلى أدوات لتحل محل التعاون الدولي بإملاءات مركزية ، لتشجيع خنق المعارضة وإضفاء الشرعية على الكارتل الذي يفرض على السكان المنتجات الصحية التي تحركها الاهتمامات والتي تدر أرباحًا على تلك التي تعمل بشكل أفضل ولكنها أقل ربحية

يوفر عدد من تعديلات اللوائح الصحية الدولية 2005 المقدمة إطارًا قانونيًا لسلطة احتكار منظمة الصحة العالمية على جوانب الصحة العامة العالمية في أوقات الأزمات الفعلية والمحتملة إذا تمت الموافقة على هذه التعديلات ، فستمارس هذه السلطة من قبل عدد قليل من المانحين الأساسيين الأقوياء لمنظمة الصحة العالمية الذين يمارسون سيطرة ذات مغزى على المنظمة وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن منظمة الصحة العالمية لا تملك سوى السيطرة الكاملة على ربع ميزانيتها الخاصة يتكون الباقي من مساهمات طوعية مخصصة من قبل مموليها إذا تم الاتفاق على ذلك ، فإن بعض تعديلات اللوائح الصحية الدولية 2005 ستمكّن المصالح الخاصة التي أضرّت بالمنظمة انظر على سبيل المثال كوهين وكارتر 2010 لتوحيد وفرض كيفية استجابة الدول وحتى الجهات الفاعلة غير الحكومية في جميع أنحاء العالم لحالات الطوارئ الصحية العامة و نهج مجموعة متنوعة من مسائل الصحة العالمية بشكل عام

الإجراءات الإلزامية وسيادة الدولة

ستغير بعض التعديلات المقترحة على اللوائح (2005) طبيعة التوصيات المؤقتة والدائمة المذكورة في المادتين 15 و 16 والتي يمكن أن تصدرها منظمة الصحة العالمية ومديرها العام من نصيحة غير ملزمة إلى إدارة ليتم تنفيذها من قبل الدول الأطراف. تنص المادة 15 من اللوائح الصحية الدولية (2005) على ما يلي: "إذا تقرر [...] حدوث حالة طوارئ صحية عامة ذات أهمية دولية ، يصدر المدير العام توصيات مؤقتة". تضيف المادة 16 أنه "يجوز لمنظمة الصحة العالمية [أيضًا] تقديم توصيات دائمة بشأن التدابير الصحية المناسبة [...] للتطبيق الروتيني أو الدوري". في اللوائح (2005) ، تم تعريف التوصيات المؤقتة الصادرة عن المدير العام والتوصيات الدائمة على أنها نصيحة غير ملزمة للنظر فيها.[1]

[1] في حين أن اللوائح الصحية الدولية 2005 هي وثيقة ملزمة قانونًا توافق بموجبها الدول الأطراف على الوفاء بالالتزامات المحددة المبينة في الوثيقة ، فإنها لا تمنح منظمة الصحة العالمية أو مديرها العام سلطة إصدار التزامات حسب الرغبة في المواقف الناشئة وبدلاً من ذلك ، يجوز لمنظمة الصحة العالمية ومديرها العام في مثل هذه الحالات ، بموجب اللوائح الصحية الدولية 2005 ، إصدار توصيات غير ملزمة فقط

إن عددًا من التعديلات المقترحة حديثًا ، إذا تم تبنيها ، من شأنه أن يغير طبيعة التوصيات التي يمكن إصدارها مما يجعلها إلزامية وملزمة قانونًا. ستحقق التعديلات ذلك عن طريق إزالة الواصف غير الملزم من تعريف المصطلحات والتوصيات المؤقتة والتوصيات الدائمة في المادة 1 مع إدراج تفويض في نفس الوقت لاتباعها في مجموعة متنوعة من المواد الفرعية. تلاحظ لجنة مراجعة اللوائح الصحية الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية أو لجنة IHRRC في تقريرها فيما يتعلق بالمادة الجديدة المقترحة 13 أ: "هذا الاقتراح [...] يجعل التوصيات المؤقتة والدائمة التي تتناولها المادتان 15 و 16. إلزامية" (منظمة الصحة العالمية 2023: 55) فيما يتعلق بالفقرة 7 من المادة المقدمة ، تستمر لجنة منظمة الصحة العالمية في أن "هذه المقترحات تمنح منظمة الصحة العالمية بشكل فعال سلطة إصدار تعليمات للدول" (المرجع نفسه: 57). فيما يتعلق بالتعديل المقترح للمادة 42 ، تشرح لجنة حقوق الإنسان الدولية بالمثل: "يبدو أن التعديل المقترح ليشمل إشارة إلى التوصيات المؤقتة والدائمة يجعل تطبيق هذه التوصيات إلزاميًا". (المرجع نفسه: 67)

ومن شأن التعديلات المختلفة أن توسع بشكل كبير سلطات المدير العام الذي يتم اختياره في عملية غير ديمقراطية ومبهمة. من شأن تعديل المادة 15 ، على سبيل المثال ، أن يمكّن المدير العام من إصدار توصيات ليس فقط أثناء حالة الطوارئ التي أعلن عنها هو أو عنها ، ولكن في جميع المواقف التي يتم تقييمها من قبله أو عنها ليكون لديها القدرة على أن يصبح واحدًا (منظمة الصحة العالمية 2023 أ: 15). وفي الوقت نفسه ، تنص إضافة إلى المادة 42 على أن تدابير منظمة الصحة العالمية ، مثل التوصيات التي قدمها المدير العام ، "يجب أن تبدأ وتستكمل دون تأخير من قبل جميع الدول الأطراف" فحسب ، بل أن "تتخذ الدول الأطراف أيضًا تدابير لضمان ويلتزم الفاعلون العاملون في أراضيهم بمثل هذه الإجراءات "(المرجع نفسه: 22).

تحتوي المادة 18 من اللوائح الصحية الدولية على قائمة غير حصرية بالإجراءات التي قد تطلبها منظمة الصحة العالمية من الدول الأطراف تنفيذها من خلال التوصيات عندما يتعلق الأمر بالأشخاص. تتضمن هذه القائمة ، من بين أمور أخرى ، طلب الفحوصات الطبية ، ومراجعة إثبات الفحوصات الطبية والتحاليل المخبرية ، لطلب التطعيم أو الوقاية الأخرى ، لمراجعة إثبات التطعيم أو الوقاية الأخرى ، لوضع الأفراد تحت مراقبة الصحة العامة ، لتنفيذ الحجر الصحي أو غيرها من التدابير الصحية وتنفيذ العزلة أو العلاج (راجع منظمة الصحة العالمية 2023 أ: 17).

إن التعديلات المقترحة التي من شأنها أن تجعل التوصيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية أو مديرها العام إلزامية تثير تساؤلات جدية بشأن تداعياتها على سيادة الدولة والحكم الديمقراطي والتي تحتاج إلى معالجة عاجلة. قد تختلف الإجابات من دولة إلى أخرى. في حين أن منظمة الصحة العالمية ليس لديها آلية إنفاذ فعالة تجاه البلدان ذات الدخل المرتفع ، فإن تعديلات اللوائح الصحية الدولية المقترحة يمكن أن تؤدي إلى وجود حكومات قوية تتماشى مع أو حتى وراء توجيهات منظمة الصحة العالمية التي تجادل بضرورة الامتثال

لهذه التوجيهات وإنفاذها داخليًا بسبب طبيعة ملزمة قانونًا بموجب صك من صكوك القانون الدولي. يمكن للدول القومية القوية وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص ، بما يتماشى مع التوجيهات وكذلك منظمة الصحة العالمية نفسها ، استخدام اللوائح الصحية الدولية المنقحة كإطار قانوني في محاولة إضفاء الشرعية على الكولونيا الصحية ومالياً. الضغط على البلدان منخفضة الدخل للامتثال - تقويض سيادتها بشدة في هذه العملية.

مواجهة المعارضة على الصعيد العالمي

تشجع كل من تعديلات اللوائح الصحية الدولية (2005) ومسودة معاهدة / اتفاق الوباء على التعاون العالمي المنهجي لمواجهة المعارضة من المواقف التي تشغلها الحكومات ومنظمة الصحة العالمية - وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة - وبالتالي تعزيز السلطة المركزة على المعلومات. صرحت ميليسا فليمنج ، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ، بالاعتقاد التالي في اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2022 (2022: 1) في دافوس: "نحن نملك العلم ونعتقد أن العالم يجب أن يعرفه".

يشجع مشروع / اتفاقية مكافحة الجائحة جميع الدول الأطراف - بما في ذلك الدول الديمقراطية والسلطوية والديكتاتورية - على تحديد ملامح ما تعتبره منظمة الصحة العالمية أو الدول الأطراف معلومات خاطئة ومعالجة المعلومات والآراء التي تخرج عن الخط الرسمي. بل إن لجنة حقوق الإنسان الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية تشير إلى أن منظمة الصحة العالمية قد تكون ملزمة "بالتحقق من المعلومات الواردة من مصادر أخرى غير الدول الأطراف" (منظمة الصحة العالمية 2023: 21). كما ينص على أن حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير وحرية الصحافة يجب أن تكون متوازنة مع ما تعلنه منظمة الصحة العالمية والحكومات على أنها معلومات دقيقة في أي لحظة (راجع المرجع نفسه: 21). هذه الرواية خطيرة ومضادة للديمقراطية وهي معكوسة تمامًا لما يجب أن يحدث بناءً على الدروس المستفادة من COVID.

يشرح خوسلا ومكوي (2022: 2-1) في المجلة الطبية البريطانية: "إن التسامح مع المعارضة لا يشير فقط إلى القدرة على تحدي الحكومات ومساءلة الحكومات (وغيرها من الجهات الفاعلة ذات النفوذ) والاستعداد لاحترام آراء الأقلية ، بل يشجع النقاش والمداولات في المجتمع بطرق تؤدي إلى التغيير الاجتماعي الإيجابي والتنمية. يمكن أن تساعد المعارضة في إعلام الرأي العام وتغيير السياسة وتسريع الإصلاح وتعزيز حقوق الإنسان الأخرى وحمايتها. كانت المعارضة مركزية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وعكس الاضطهاد العرقي والعرقي كما يتضح من حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة والنضال ضد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. لقد كان مكونًا حاسمًا في العديد من الحملات الناجحة التي تهدف إلى حماية البيئة الطبيعية من الأذى والدمار. وفي مجال الصحة ، لعبت المعارضة دورًا مهمًا في تعزيز الوصول إلى العلاج لوباء فيروس نقص المناعة

البشرية. [...] يجب احترام الحق في الاختلاف والنظر إليه على أنه تعبير صحي عن الديمقراطية والحرية ، ويجب أن نسعى بوعي إلى مراقبة هذا الحق وحمايته باستمرار. [...] الأهم من ذلك ، أن أصوات المهنيين الصحيين [...] حاسمة في ضمان عدم إساءة استخدام تدابير مكافحة الوباء كذريعة لمزيد من قمع حقوق الإنسان ، أو اعتقال الصحفيين والنشطاء أو سن قوانين صارمة لمكافحة "الأخبار الكاذبة" ". [...] أولئك الذين يعملون في مجال الصحة العالمية لهم دور حاسم في حماية الفكر النقدي والحفاظ عليه والنهوض به. بينما نواجه تحديات غير مسبوقة ، من المهم أكثر من أي وقت مضى الوقوف بحزم والدفاع عن هذه المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ".

المراقبة: الشهادات الصحية (الرقمية) واستمارات تحديد المواقع

تشير التعديلات الإضافية التي أدخلت على اللوائح الصحية الدولية (2005) إلى نظام ترصد موسع يشتمل على شهادات صحية (ويفضل أن تكون رقمية) ونماذج تحديد المواقع لضمان الامتثال الشامل للنظام المركزي.

التوجيهات. لم يتم اقتراح التعديلات المتعلقة باستخدام الشهادات الصحية (الرقمية) أو نماذج تحديد المواقع للمراقبة والمراقبة فقط فيما يتعلق بالمواد المتعلقة بحالات الطوارئ الصحية الدولية ولكن أيضًا فيما يتعلق بالمادة 23 التي تتعلق بالتدابير الصحية العامة عند الوصول والمغادرة . وفقًا لـ IHRRC التابع لمنظمة الصحة العالمية ، تنطبق هذه المقالة على جميع المواقف ، وليس فقط حالات طوارئ الصحة العامة ذات الاهتمام الدولي (PHEICs).

تشمل التعديلات المقدمة على المادة 23 ، على سبيل المثال ، "فقرة جديدة مقترحة 6 [التي] تقدم إشارة محددة إلى نماذج تحديد مواقع الركاب كجزء من الوثائق التي قد تكون مطلوبة ، وتفضيل أن تكون في شكل رقمي" (منظمة الصحة العالمية 2023: 61). يقترح تعديل آخر إدراج معلومات تتعلق بالفحوصات المختبرية في الوثائق الصحية للمسافرين. وقد تمكنت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان من ملاحظة ما يلي: "[G] نظرًا لأن المادة 23 تنطبق على جميع الحالات ، وليس فقط حالات الطوارئ الصحية الأولية ، فإن اللجنة تشعر بالقلق من أن مثل هذا الشرط قد يثقل كاهل المسافرين ، وقد يثير مخاوف أخلاقية ومتعلقة بالتمييز ". (المرجع نفسه: 62) بشكل عام ، تقر IHRRC أيضًا بالقلق بشأن "المستوى المناسب لحماية البيانات الشخصية" (المرجع نفسه: 66).

كما أوضحت وزيرة الصحة الإندونيسية صادقين خلال قمة مجموعة العشرين في بالي في نوفمبر 2022 ، فإن إدخال شهادات الصحة الرقمية العالمية يشكل هدفًا رئيسيًا في مراجعة اللوائح الصحية الدولية (2005). بدأت إندونيسيا نفسها بالفعل في تطبيق شهادات الصحة الرقمية الإلزامية باستخدام تطبيق يمكن تنزيله عبر Android و Apple. تقدم الدولة مثالاً على كيفية إساءة استخدام الشهادات الصحية الرقمية العالمية ، إذا تم تبنيها من خلال تعديلات اللوائح الصحية الدولية ، من قبل من هم في السلطة لإكراه الأشخاص ، بمن فيهم الأطفال ،

على تلقي العلاج الطبي ، لتقييد حركتهم ، لإجبارهم على الاستخدام الشخصي لبعض المواد. التطبيقات الرقمية وبالتالي استخراج البيانات (الصحية) الخاصة.

حقوق الكارتل والتنظيم

إن عددًا من تعديلات اللوائح الصحية الدولية (2005) ، إذا تمت الموافقة عليها ، ستسلم السلطة في تحديد المنتجات الصحية وإنتاجها وتخصيصها إلى منظمة الصحة العالمية في ظل ظروف محددة (راجع منظمة الصحة العالمية 2023 أ: 13-14) ، وتحويلها بشكل فعال إلى كارتل. بموجب اللوائح الصحية الدولية المنقحة ، يمكن لمنظمة الصحة العالمية ، على سبيل المثال ، أن تطلب من الدول الأطراف إحداث زيادة في إنتاج دواء معين - مما يعزز أرباح الشركة المصنعة و / أو المساهمين الذين قد يكون لديهم علاقات مع منظمة الصحة العالمية - لكي تقوم منظمة الصحة العالمية بذلك. التوزيع بالشكل الذي يراه مناسبًا ، وبناء نظام رعاية على المتلقين. يرى أحد التعديلات المقترحة أيضًا دورًا لمنظمة الصحة العالمية في وضع "إرشادات تنظيمية موحدة للموافقة السريعة على المنتجات الصحية ذات الجودة" (منظمة الصحة العالمية 2023: 14).

سيتم إنشاء البنية التحتية المطلوبة لتنفيذ التعديلات المتعلقة بآلية التخصيص لمنظمة الصحة العالمية من خلال معاهدة أو اتفاقية الجائحة التكميلية. ستنشئ الأخيرة شبكة منظمة الصحة العالمية لسلسلة التوريد واللوجستيات العالمية (المعروفة أيضًا باسم الشبكة) ، إذا تم تبنيها.

دعم البحث عن اكتساب الوظيفة

مشروع معاهدة / اتفاق الجائحة ، على وجه الخصوص ، له آثار سلبية أخرى على الأمن (الصحي) العالمي لأنه يدعم بحث اكتساب الوظيفة على الرغم من مخاطر السلامة الحيوية الاستثنائية (حول هذه المخاطر انظر على سبيل المثال Kahn 2023). تنص مسودة المعاهدة على أنه عندما يتعلق الأمر بـ "المختبرات والمنشآت البحثية التي تقوم بعمل لتغيير الكائنات الحية جينيًا لزيادة قدرتها على إحداث الأمراض وقابليتها للانتقال" ، يجب الالتزام بمعايير "من أجل منع الإطلاق العرضي لهذه العوامل الممرضة" ولكن ذلك يجب التأكد من أن "هذه التدابير لا تخلق أي عقبات إدارية غير ضرورية للبحث" (منظمة الصحة العالمية 2023b: 16). بالنظر إلى أن التسرب المختبري لفيروس هندسي هو المسؤول على الأرجح عن وباء COVID الذي أدى إلى وفاة حوالي 6.8 مليون شخص ، تكشف معاهدة الوباء المقترحة عن تجاهل مقلق للدمار الاستثنائي الذي يمكن أن يحدث بسبب مخاطر السلامة البيولوجية المرتبطة ببحوث اكتساب الوظيفة مع مسببات الأمراض الوبائية المحتملة. قد يشهد العالم هروبًا أو إطلاقًا لفيروس هندسي أكثر فتكًا من SARS-CoV-2.

خاتمة

سيتم استخدام عدد من تعديلات اللوائح الصحية الدولية المقترحة ومعاهدة الجائحة (منظمة الصحة العالمية CA +) - إذا تم الاتفاق عليها - حتماً لتعزيز مصالح عدد قليل من الجهات الفاعلة القوية على حساب الآخرين. إنها تمثل محاولة غير مسبوقة لإضفاء الشرعية على تركيز السلطة غير الديمقراطية تحت ذريعة زائفة تتطلب استجابة سريعة وفعالة وقوية. وتمثل بعض تعديلات اللوائح (2005) المقترحة ، على وجه الخصوص ، إطار عمل للممارسة غير المشروعة للسلطة الحكومية العالمية دون اتفاق شعبي أو آليات رقابة دستورية أو مساءلة. على هذا النحو ، فإنها تشكل سابقة خطيرة إذا مرت.

لن يؤدي الإطار القانوني المتصور لاحتكار السلطة على جوانب الصحة العامة العالمية إلى تأهب أفضل للجائحة ولكن إلى تكرار بعض أسوأ القرارات المتخذة خلال جائحة COVID في حالة الطوارئ في المستقبل. إن الإطار القانوني المتصور لاحتكار السلطة على جوانب الصحة العامة العالمية ليس علامة على التقدم ولكنه يمثل تراجعًا في التنمية البشرية إلى عصر الإمبراطوريات المركزية والأنظمة الإقطاعية والاستعمار.

من الثابت جيدًا أن القوة الاحتكارية تقضي على حرية الاختيار والمنافسة ، وبالتالي تنتهك الحقوق الفردية بينما تقلل بشكل كبير من جودة الحلول والابتكار. هناك عدد قليل من المجالات التي يكون فيها لهذا الأمر عواقب وخيمة كما هو الحال في مجال صحة الإنسان. إن تركيز القوة غير المبرر يمثل أيضًا تهديدًا للأنظمة الديمقراطية وحق الناس في الحكم الذاتي. يتم الحفاظ على الديمقراطيات من خلال منع تراكم القوة المركزة وتفكيك الاحتكارات مع الحفاظ في نفس الوقت على القيم الأساسية للديمقراطية.

مراجع

كوهين ، د ، وكارتر ، ب 2010 منظمة الصحة العالمية ووباء الانفلونزا مؤامرات المجلة الطبية البريطانية (BMJ ؛ 340 c2912 دوى 10.1136 bmj.c2912.

كاهن ، لورا هـ 2023 الخطايا السبع المميتة للبحوث الطبية الحيوية مجلة جورج تاون للشؤون الدولية https://gjia.georgetown.edu/2023/03/03/the-seven-deadly-sins-of-biomedical- research

خوصلة ، ر ، ومكوي ، دي 2022 المعارضة والحق في الاحتجاج في سياق الصحة العالمية BMJ Global Health 2022 ؛ 7 e011540 دوى 10.1136 bmjgh-2022-011540.

منظمة الصحة العالمية 2023 تقرير لجنة المراجعة بشأن التعديلات على اللوائح الصحية الدولية 2005 https://apps.who.int/gb/wgihr/pdf_files/wgihr2/A_WGIHR2_5-en.pdf.

منظمة الصحة العالمية 2023 أ تجميع مادة مادة للتعديلات المقترحة على اللوائح الصحية الدولية 2005 المقدمة وفقًا للمقرر ج ص ع 75 9 2022 https://apps.who.int/gb/wgihr/pdf_files/wgihr2/A_WGIHR2_7- en.pdf.

منظمة الصحة العالمية 2023 ب مسودة صفرية لـ CA + لمنظمة الصحة العالمية لكي تنظر فيها هيئة التفاوض الحكومية الدولية في اجتماعها الرابع https://apps.who.int/gb/inb/pdf_files/inb4/A_INB4_3-en.pdf.

المنتدى الاقتصادي العالمي 2022 اجتماعات تأثير التنمية المستدامة 2022 معالجة المعلومات المضللة 2022 - https://www.weforum.org/events/sustainable-development-impact-meetings- دورات معالجة المعلومات المضللة

رفض السلطة الاحتكارية على الصحة العامة العالمية

جهة الاتصال: policy@worldcouncilforhealth.org

POLICY

World Council For Health